مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
المجلد 4 العدد 2 / ديسمبر 2018

Mila Univ center. Publish. Co..

المواد العلمية التأسيسية في النظرية النحوية العربية القديمة؛ نظرة لسانية.

Foundational scientific materials in ancient Arabic grammatical theory; Linguistic vision

د. قبايلي عبد الغاني

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف .ميلة .الجزائر

تاريخ الاستلام: 2018/02/5 تاريخ التعديل: 2018/06/27 تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

الملخص :

تنطلق كلّ نظرية علمية من جملة المفاهيم التأسيسية التي تسعى إلى وصف الظواهر وتصنيف العناصر الذاتية له وصفا وتصنيفا موضوعيًا، وقد كان هذا شأن النظرية النحوية العربية القديمة التي انبنت على مفاهيم أصلّت للمعرفة اللغوية العربية والتي أدّت إلى قيام علم النحو بمفهومه الواسع فهو ليس مجرد حصر للعلامات الإعرابية فقط وإنما نظرية تستغرق جميع عناصر العربية، وهو بهذه الميزة الفريدة استطاع الكشف عن جوانب متعدّدة في اللغة العربية، حيث انطلق من المكونات المباشرة على غرار الاسم والفعل والحرف وصولا إلى المركبات الواسعة الذي تتضمنه العبارات، ثم أخذ في شرح وتفسير العلاقات الصورية بينها ممثلة في الإسناد، ولهذا يأتي هذا البحث ليتعمّق في خصوصيات هذه المقولات واختبار هذه العلاقات وفق نظرة لسانية معاصرة.

الكلمات المفتاحية: الاسم الفعل الحرف التراكيب، العبارة، الجملة، الشكل الإسنادي، العلاقات الصورية.

Abstract:

Each theory is established on main concepts which aim to describe and classify subjective elements into scientific classification , as the ancient grammatical Arabic theory based on concepts Arabic linguistic knowledge which leads to building grammatology , this one is not considered as restricting grammatical foundations englobing all elements composing Arabic.

By this way, Arabic grammatology gives importance to nouns, verbs, Huroufs and compound nouns and expressions. this science explained relationships existed between these elements as predicate. This paper aims to analyze theses foundations and to examine relationships from contemporary linguistic view.

Keywords : *nouns, verbs, phrase, expressions, predicate form, formal relationships.*

نجح مهندسو النظرية النحوية العربية من الوهلة الأولى في بناء صرح نظري لمعالجة القضايا اللسانية المرتبطة باللغة العربية، وقد كان نجاحهم الجبّار مرتبطًا مباشرةً بالعلاقة الحساسة بين صناعة علوم العربية وفهم النص القرآني وفق ما حدّده من معايير التفسير الذاتي المتصلة بالقضايا التي أنزل من أجلها ومقارنتها بنشاط الاصطفاف البياني للأوضاع اللغوية ثم حصر التوافقات وتقعيدها، كما أنّهم كانوا متوفرين على ما يكفي من المنطق والعلمية لقياس علاقة الإنسان باللغة التي يتكلّم بها ومن ثمّ بالكون الذي يحيط به ومن ناحية أخرى وعلى خلاف جلّ الأمّم السابقة فقد تفطنوا من البداية إلى أنّ النصوص الدينية ليست مصدرًا للمعرفة ويجب ألاّ تكون كذلك، ولكنّها تمثل ذروة موضوع المعرفة، ومن هنا جُعلت المعرفة اللغوية العربية التراثية آلية لتوسيع الفهم وتحقيقه واختباره.. والعديد غيره، ومن أجل ذلك فقد استخدمت جملة من المواد والمفاهيم وتم تجريبها على مدى واسع حتى انتخبت لتكون أعمدة الهيكل البنوي للنحو العربي مثل الاسناد ومجالاته من الاسم والفعل والحرف والعبارة، وهو الأمر الذي سنوضحه على النحو الآتي:

أ)- إجراء الإسناد مجرى أواخر الكلمات: لا يمكن في أي لغة من اللغات الكشف عن الجوانب النحوية التي تشكل أي نوع من أنواع الإسناد أو النظام دون البناء على الواجهة الشكلية لها، وهي خلافية وتفصيلية بين هذه اللغات من حيث الكم والتمظهر، فالعربية -مثلا- تعتمد على الحركات الإعرابية المختلفة للكشف عن الأدوار الدلالية وطبيعة قسمية التراكيب للكلمة، وسياقاتها البنائية داخل الجملة حتى نستطيع الكشف عن البينة العميقة (المقدّرة).وقد وصف الباحثون العرب أمثال "مازن الوعر" هذه الحركات القصيرة التي تظهر في آخر الكلمة وصفا لسانيًا متّفقًا في ذلك مع التحديدات التي اشترطها العلماء القدامى مع ما يقابلها من رموز مستوحاة من الألفبائية الصوتية العالمية المجرّبة على نحو مخبري والمرصود بالأطياف وأشباح الصوت وتبيان مخارجها مع عرض صفاتها وملامحها المميّزة على النحو الذي تعرضه البحوث اللسانية الحديثة ممثلة في الفونولوجية البراغية، لينتهي مازن الوعر إلى تصنيفها على النحو الآتي:[1]

تر	الحركة		رمز خطي	أبجدية ع صوتية	صفات الأصوات
(أ)	الضمّة:	ضمّة مشبّعة.	[ـُ (و)]	[Ū]	صوت صائت طويل مجهور مرتفع خلفي مدوّر.
		ضمّة قصيرة.	[ـُـ]	[U]	صوت صائت قصير مجهور مرتفع خلفي مدوّر.
(ب)	الفتحة:	فتحة مشبّعة.	[ـَـ(ا)]	[ā]	صوت صائت طويل مجهور وسطي غير ممدود.
		فتحة قصيرة.	[ـَـ]	[a]	صوت صائت قصير مجهور وسطي غير ممدود.
(ج)	الكسرة:	كسرة مشبّعة.	[ـِ (ي)]	[Ī]	صوت صائت طويل مجهور مرتفع غير مدوّر.
		كسرة قصيرة.	[ـِـ]	[i]	صوت صائت قصير مجهور مرتفع غير مدوّر.

يتضح من هذا الجدول أنّ أنواع الصوائت الأصول في اللغة العربية من خلال الوصف الصوتي اللساني الحديث، أن كلّ حركة تنقسم إلى مشبع وقصير؛ وإنْ كان هذا التقسيم لابدّ منه فإنّ ذلك يكون بناءً على صفات هذه الصوائت، فإنْ كان طويلة بالنسبة لزمن نطقها ولطاقة تحقيقها فإنّها تكون حركة مشبعة، كما هو الحال في كلمة (يعلمُ، ويأكلُ، ويفتحُ..الخ)، فإنّها تقف على الحرف الأخير تحقيقا ظاهرًا على صوت الضمّة المجهورة التي تقترب عند النطق بها إلى حرف (الواو الممدودة) وكذلك الأمر في الفتحة التي تكون مشبعة في ميم (حتى يعلمَ)، وباء (كي يذهبَ)، وحاء (لن يفتحَ)، والقصيرة في راء (خَبِرَ)، وباء (ذهبَ) وراء (نظرَ)، أمّا الكسرة فإنّ المشبّعة منها تكون باقترابها إلى حرف الباء كما هو الحال في كلمة (السماءِ الزهورِ الورودِ..) في حين تكون قصيرة في مخرج الأسماء كـ(الطيرِ، الرجلِ، الفرسِ..).

والأمر لا يختلف عند شيوخ العربية عمّا وصفه الجهاز اللساني الغربي، وإن اختلفت الأدوات إلاّ أنّ النتائج تكاد تكون واحدة، فهذا سيبويه يسأل شيخه الخليل في بابي (الرفع

والنصب) عندما يقول "..سألت الخليل عن (مررت بزيد وأتاني أخوهُ أنفسُهما)، فقال بالرفع على (هما صاحبايَ أنفسُهما) والنصب على (أعنيهما).."[2] وهذا يعني بأنّ هذه الحركات تعمل بشكل مباشر على إظهار الدور الدلالي لكلّ الكلام وأنّها كانت محور النظرية النحوية العربية منذ القديم.

وفي الحقيقة لقد مدّ علماء العرب البحث في هذه المسألة مدًّا عظيمًا ولم يكتفوا برصد تحرّكات هذه العلامات في الحرف الأخير من الكلمة، وإنّما قد صنّفوها إلى نوعين أساسين: سموّا النوع الأوّل بالحركات الأصول، والثاني بالحركات الفروع، وهناك صنف ثالث أشار إليه الخليل ولكنّه صنف يختص بالصرف أكثر منه بالنحو، وهي العلامات الثلاث التي تظهر في بنية الحروف ما عدا الحرف الأخير، هذه العلامات التي كان أقلّ حظًا من الأولى حيث إنّها لم تطّرد في استعمالات العلماء بعده، واعتبرت من علم الخليل الذي ضاع، وبالتالي يمكن القول إنّ هذه العلامات الإعرابية كانت محورًا من المحاور الكبرى للنظرية النحوية العربية التراثية، التي تتبنى على أصلين هما النصب والرفع؛ وقد حدّد الخليل هذه العلامات على النحو الآتي:[3]

الحركة	حـــــدّهـــــا	نوعها	مـــثالـــها
الرفع	هو ما وقع في أعجاز [أواخر] الكلم منونًا نحو قولك: [زيدٌ]	التوجيه	وهو ما وقع في صدر الكلم، نحو عين: [عُمر] وقاف [قُمتم]
		الحشو	وهو ما وقع في وسط الكلمة نحو: فاء[رجُل]
		النجر	ما وقع في أواخر الأسماء دون الأفعال غير منوّن ممّا ينوّن. مثل: اللام من قولك [هذا الجبلُ]
		الإشمام	وهو ما وقع في صدور الكلام المنقوص نحو: قاف [قيل] فإذا أشمّ قلت: [قول]
النصب	يقابل به الخليل وسيبويه الرفع –	الفتح	مقابلا للضمّ مختصًا بالأفعال دون الأسماء
		القعر	هنا من جنس التوجيه أعلاه

	تماما- وجعله لما وقع في أعجاز الكلم منوّنًا نحو: [زيدًا].	التفخيم	هنا كالحشو هنالك، إلاّ أن التفخيم لما وقع في أوساط الكلام على الألفات المهموزة نحو: [سأل]
		الإرسال	ويختص بالأفعال كاختصاص النجر بالأسماء.
		التيسير	ويعبّر عن الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم كقوله تعالى: ﴿فأضلُونا سبيلا﴾

أمّا ما اطرد فيما بعد عند العلماء وصولا إلى زماننا فقد حدث تفصيل وإعادة تعريف وإطلاق مصطلحات جديدة لاحتواء هذه الأدوار.

ب)- إجراء الإسناد مجرى الكلم: وهو المحور الثاني من محاور النظرية النحوية العربية التي اعتمدها تقريبا كل الباحثين المحدثين في تأسيس نظرياتهم، والكلم بمعمول اختصاص هذا المفهوم هو ما كان مركبا من (اسم وفعل واسم)[4]أو من (اسم وفعل)، أو من (اسم وفعل وحرف) ، وبالتالي فإنّ الأصل في كل كلام العرب أن يكون مركبًا من هذه العناصر الثلاثة (اسم وفعل وحرف)، أو ما كان يسمي في اليونانية بـــ (Onoma، Rhema، Sundesmos)،[5]وقد تمّ تحديد ذلك على يد الرعيل الأوّل من النحاة يقول سيبويه".. فالكلم: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعل.."[6]أي أنّ الحرف ليس اسمًا ولا فعلاً وإنّما يأتي ليفيد التركيب والمعنى فيهما، غير أنّ الحاج صالح يرى بأنّ هذا التعريف قد تمّ اختصاره تعسفًا؛ حيث إنّ سيبويه يريد به الكلمة ".. لأنّ كلّ واحد من الثلاثة (اسم وفعل وحرف) هي عنصر ووحدة.."[7] ويأتي بيانها على النحو الآتي:

ب/أ)- الاسم كمقولة أساسية في البناء الكلامي المركب: هو واحد من المقولات الأساسية التي بنيت عليه النظرية النحوية العربية وهو مستغن بجنسه عن غيره، وقد حدّده سيبويه في قوله "..الاسم: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط.."[8]وقد علّق أبو سعيد السيرافي عن هذا التعريف قائلا: "..إنّما اختار هذا لأنّه أخفّ الأسماء الثلاثية، وأخفّها ما كان نكرة للجنس وهذا نحو: رجل وفرس.."[9] وفي هذا المذهب سار الباحثون العرب المحدثون، ومثال ذلك ما أورده مصطفى الغلاييني (تـــ1944م)، إذ يقول "..الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان كخالد

وفرس وعصفور ودار وحنطة وماءٍ، وعلامته أن يصحّ الإخبار عنه؛ كالتاء في (كتبتُ) والألف من (كتبا) والواو من كتبوا أو يقبل (ألــ) كرجل أو التنوين كفرس أو حرف النداء كـــ (يا أيُها الناس)، أو حرف الجرّ كاعتمد على من تثق به.."[10]ومن هنا نلاحظ بأنّ الاسم مكتف بنفسه ولا يتعالق مع أي وجه من أوجه الزمان، وبالتالي فإنّه يمكن إعادة وصفه لسانيات بالمعادلة الآتية: **س= ف-ز**

أي هو فعل دون زمن، وقد نبّه العلماء قديمًا وحديثًا إلى أحوال الاسم وتنوعاته تقلباته المميزة على النحو الآتي:

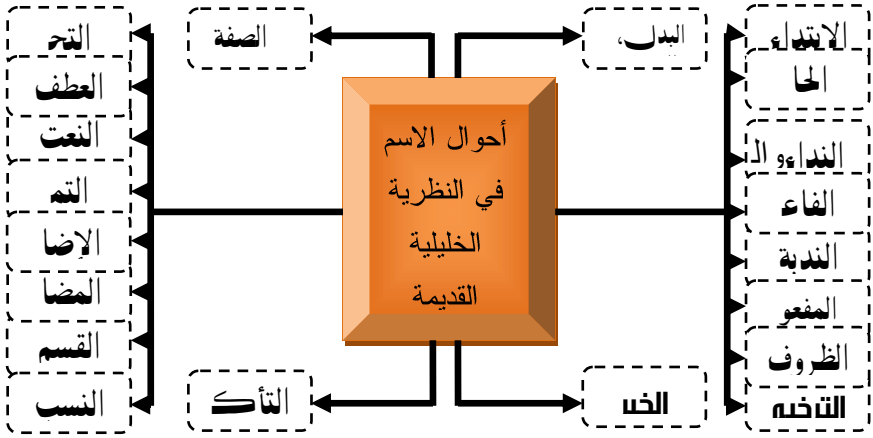

ب/ب)- الفعل كمقولة أساسية البناء الكلامي التركيبي:وهو في اللسان كناية عن عمل متعدٍّ وغير متعدٍّ، (فَعَلَ، يَفْعَلُ، فِعْلاً وفَعْلاً) فالاسم مكسور والمصدر مفتوح (فَعَلَهُ) وبه، والاسم (الفعل) والجمع (الفِعال)، مثل (قدحٌ وقداحٌ) و(بئر وبئار) قال تعالى: **(وأوحينا إليهم فعل الخيرات)**، وفي قصّة موسى -عليه السلام- **(وفعلت فعلتك التي فعلت)** وفي اصطلاح النحاة هو ثاني أقسام الكلم الثلاثة، وهو ما دلّ على حدث بمعناه، مقترن لفظه بزمان[1] وجاء تعريف سيبويه في الكتاب قوله: "..فأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.."[11]، وهنا الإشارة إلى أنّ سيبويه في تقسيمه للفعل إلى هذه الأقسام قد أشار إلى أنّ أنواع الفعل لم يكن تصنيفه لها باعتبار الزمن؛ (ماضي

مضارع أمر)، وإنّما قسّمه باعتبار بنية الفعل في حدّ ذاته مستقلاً بنفسه عن زمن حدوثه، وهذا يعنى أن ماضي الأفعال ما انتهى منه فاعله أداءً، وما هو كائن لم ينقطع هو الفعل أثناء حدوثه وهو المستمرّ، بينما الفعل الذي يكون ولم يقع هو ما نستعد لحدوثه ولم يشرع بعد في تحقيقه، وأمّا الخليل بن أحمد فإنّه لم يرد به الحدث ونحوه؛ "..وإنّما أراد به الفعل في حالة كونه عاملاً أو معمولاً، سواء أكان متصرّفًا أم غير متصرّف، مسميا الفعل المتصرف (الفعل المتمكّن) والفعل غير المتصرف " الفعل غير المتمكّن"..."[12]، وهذا ما ردّه سيبويه في باب خصّصه لـــ"إنّ وأخواتها" قائلا: ".. زعم الخليل أنّها عملت عملين (الرفع والنصب)، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: (كان أخاك زيدٌ)، إلاّ أنه ليس لك أن تقول: (كأن أخوك عبدَ الله) وتريد (كأنّ عبدَ الله أخوك)؛ لأنّها لا تتصرّف تصرّف الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان)، فمن ثَمَّ فرّقوا بين (ليس وما) فلم يجروها مجراها، ولكن قيل بمنزلة الأفعال –فيما بعدها– وليس بأفعال.."[13] ففي هذا القول رأيان؛ الأوّل" أنه لك أن تقول (كان أخاك زيدٌ) وقد سمع مثل هذا الكلام عن العرب القحاح، ففي أصل عمل الناسخ (كان وأخواتها) أن تقول: (كان زيدٌ أخاك) فـــ(زيدٌ) اسمها وهو مرفوع إليها، ونصب (أخاك) ليحمل على زيد، مما لخبر (كان) من إجازة التقدّم عن اسمها الذي كان أصله مبتدأ فأجازوه لحاجة بلاغية أرادوها، وهذا السبب –بالذات– ما منع الجملة الثانية وعطّلها عن استحسان معناها، فما سمع عن العرب قطّ تقول: (كأن أخوك عبدَ الله)، وهو يريد (كأنّ عبدَ الله أخوك) وهذا كلام غير فصيح، وفي تبرير سيبويه أن (كان) تخالف (كأن) في أنّها تتصرّف تصرّف الأفعال بينما تغايرها (كأن) في أنها غيرُ متصرّفة تصرّف الأفعال ومثيلاتها كثيرة، وفي تعريف المحدثين لا اختلاف عمّا سبق، إلاّ أنهم قد فصلوا أكثر، يقول الغلاييني"..الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان كـــ(جاء ويجيء)، وعلامته أن يقبل (قد) أو (السين) أو (سوف) أو (تاء التأنيث الساكنة) أو (ضمير الفاعل) أو (نون التوكيد) مثل (قد قامَ، سوف تذهب، قامت قمتُ، ليكتبنّ ليكتبن، اكتبنّ أكتبن).."[14] وأيًّا كان الأمر –فمن الواضح– فإنّ تحديد الفعل وأحواله وتنوعاته ووظائفه وصيغه عند معاصرينا وذلك بعد جهود كلّ النحاة المتقدّمين والمتأخرين وصولا إلى معاصرينا على وجه الاتفاق الغالب.

ب/ج)- للاسم والفعل والنظرية اللغوية للتراكيب عند الباحثين العرب: لقد رأينا فيما سلف بعض أحوال الاسم والفعل في النظرية اللغوية العربية القديمة لاسيما الملاحظات والتحديدات التي قدّمها مرتبة ومضبوطةً شيوخ العربية فتحديد الاسم والفعل ووصفهما وصفًا لسانيًا هي عمدة كل البحوث اللغوية، والهدف المنشود من خلالهما هو ضبط المقامات النحوية التي تمثّل الحدود الأصولية للنظرية اللغوية عند اللسانيين، فإذا كان مازن الوعر سيحلّل التراكيب الاسمية والفعلية، فإنّ عليه أن ينظر في الاسم كمقولة رأسية في أوضاع هذه التراكيب، كما أن محاولته إلى تحديد الوجوه النحوية والدلالية لصيغ المبني للمجهول فإنّ عليه تبرير انتقال المفعول به من موقع الفضلة إلى موقع الفاعل وكلاهما أسماء، ثمّ إنّ دراسته لظاهرة التعدّي واللزوم في التراكيب العربية تلزمه العودة إلى النظرية اللغوية العربية القديمة لمعرفة نوع الفضليات التي تتطلّبها مثل هذه الأفعال، وكلّ ما قيل عن السابق يقال عن محاولته إلى التعرّف على المفاعيل التي تصوغ تركيبات كونيةً بنفسها والتي لا تصوغ تركيبات كونية جديدة، فبحث مازن الوعر سيكون محاولة إلى تحديد السمات الدلالية المميّزة لكلّ اسم في تركيب معيّن اعتمادًا على المقولات النحوية التي تخصّصه في موقع من مواقع التراكيب مع رصد النشاط الإسنادي المقبول له لإجراء عمليات لغوية من خلال ما نسمّيه (التقديم والتأخير الزيادة والحذف والتحويل في اللغة العربية) وغيرها من المقولات المغلقة لأحواله.

ب/د)- الحرف كمقولة أساسية في ربط أجزاء الكلام بعضه ببعض: ذكر جار الله الزمخشري (538هـ) الحرف عند قوله: "..كتب بحرف القلم، وقعد على حرف السفينة، وقعدوا على حروفها، ومالي عنه محرفٌ؛ أي مُعْدِل ورجلٌ محارف محدود، وهو بحرف لعياله يكسب من ههنا وههنا (..)، ومن المجاز؛ وهو على حرف من أمره؛ أي على طرف منه.."[15]، وذكر في اللسان أنّ المعاني التي ساقها العرب في كلمة "الحرف" دون تمييز منه بين المعاني الحقيقية واصطلاح العلماء، وممّا قاله:"..الحرف الطرف والجانب وبه سمّى الحرف من حروف الهجاء، والحرف الأداة التي تسمّى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كـ(عن وعلى) ونحوهما، قال الأزهري: كلّ كلمة بُنيت أداةً فاسمها حرف (..) وإنْ كان بناؤه بحرف أو فوق ذلك مثل: (حتّى وهل وبل ولعلّ).."[16] ، وأشار ابن الأنباري تـ(577هـ)

إلى أن "حرف" هي عند العرب من الأضداد، يقول[17]"..يقال للرجل القصير حرفٌ، ويقال للناقة العظيمة حرفٌ، وقال بعض البصريين: يقال للناقة الصغيرة حرف وللعظيمة حرفٌ، وإنّما قيل لشدّتها وصلابتها شبّهت بحرف الجبل ويقال:ل قيل لها ذلك لسرعتها شبّهت بحرف السيف في مضائه.."[18]، وعلى ذلك أخبرت أغلب المعاجم العربية عن معاني الحرف لغةً، وبرغم من اختلاف بعضها عن بعض في التحديدات إلاّ أن معانيها الرئيسة تكاد تكون متفقة. إنّ الاختلاف والتعدّد لم يكن فقط على مستوى التحديد اللغوي، وإنّما تعدّاه إلى الاستعمال الاصطلاحي، هذا الأخير الذي يمكن تصنيف وجهات النظر فيه وأقوال العلماء إلى قسمين:

ب/د–أ)– القسم الأوّل: وهم علماء النحو الذين قالوا: إنّ الحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا بفعل، أو الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل.

ب/د–ب)– القسم الثاني: وهم علماء النحو الذين قالوا: إنّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره.

أمّا عند شيخيْ العربية فممّا نُقل عن الخليل أنه لم يهمل الحرف، وقد تحدّث عنه بالأهمية نفسها التي خصّصها لبابيْ (الاسم والفعل)؛ فإذا راجعنا –مرّة أخرى– كتاب سيبويه فإنّنا نجد بأنّه قد حدّد الحروف ووظائفها ومعانيها وبشكل مسهب، وممّا ثبت عنه "..أنّ قولهم (ربحت الدرهمَ درهمًا) محال حتى تقول: (في الدرهم أو للدرهمِ)، وكذلك وجدنا العرب تقول، فإنْ قال قائل: فاحذف حرف الجرّ أنوه، قيل له: لا يجوز.."[19] فالعبارة الأولى قد احتاجت إلى الحرف كما احتاج الفعل إلى الاسم والاسم إلى قرينه، كما هو الحال في حديثهما عن جواز جملة (في الدرهم أو للدرهم) وعدم قَبُول جمل من نوع (ربحت الدرهم درهمًا)، وهذه الطريقة أدّتهما إلى تقدير بعضها وإبانة حروف عن أخرى، وممّا قاله سيبويه في هذا المجال: "..وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أنْ) مضمر بعد (إذن) ولو كانت ممّا تضمر بعده (أن) فكانتا بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت: (عبد الله إذن يأتيك) فكان ينبغي أن تنصب (إذن يأتيك) لأن المعنى واحد ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: (إذن يأتيك عبد الله) كما يتغير المعنى في (حتى) في حالتي الرفع والنصب.."[20] ، ومن هنا يظهر بأنّ مقولة الحرف

هامة ومحورية في تحديد معاني الكلم، والحقيقة أن درس الحروف عند مهندسي النظرية اللغوية العربية القديمة استطاع أن يتفرّع ويأخذ لنفسه تصنيفات كثيرة.

ب/هـــ)- العبارة كمقولة نهائية لتفاعل العناصر التركيبية في اللغة العربية: وقد جاء استعمال (العبارة) عوضا عن (الجملة أو الكلام) نظرًا لتداولها أكثر في الكتابات اللسانيات العربية احتذاءً بالتوليديين، أمّا (الجملة) كما هو حال معناها في اللغة العربية (الحبل الغليظ)[21]وفي اصطلاح علماء النحو والنظّار، هي: لبنة الكلام المرسل وغير المرسل وعنصر فقاره الرئيس وقد اختلف في أمرها أمرادفة للكلام أم غير مرادفة؟[22] وقد حاول مازن الوعر تقديم تعريف لساني حديث لها عندما قال: "..الجملة هي الشكل الإسنادي الذي يمكن أن يكون تامًا ويمكن ألاّ يكون كذلك.."[23]ومن هنا نلاحظ أن التعريفين يتفقان في تحقيق (الإفادة) ويختلفان في عدم تحقيقها وهذا يعني أنّها مفهوم إجرائي أكثر منه دلالي؛ فالقول مثلاً: (حضرني سعيدٌ) جملة و(أكلتُ جبلاً) جملة أيضا، رغم أنها تعدّ منحرفةً دلاليًا، الأمر الذي عطّل إفادة السامع بالمعنى هو أن الفضلة (= [-أكل])، أمّا الكلام فإنّه يطلبالإفادة ويشترطها على الإلحاح في تبليغ المعنى والمقصد، ولهذا اشتهر عند المصنفين في النحو قولهم: (إنّ الجملة أقلُّ شأنًا وقدرًا من الكلام الذي يفيد المتلقي معنى مستقلاًّ مهما كان نوعه من الطول والقصر، وطبيعة عدد التراكيب البنوية فيه)، فالكلام يشترط أن يكون من كلمتين فأكثر وهذا هو الحدّ الأدنى، أمّا الحدّ الأقصى فلا يمكن بوجه تحديده؛ بمعنى:

ك= [ك. أو: ك+ك+...كن]

وبناءً على هذا الطرح فإنّه وبالرغم من أن مازن الوعر يرى كلاًّ من الجملة والكلام لم يعرّفا تعريفًا واضحًا ومتماسكًا إلاّ أنه يمكن قَبُول فكرة مفادها:"..إنّ كلّ كلام يجب أن يكون جملة؛ ذلك لأن الكلام يتألف من شكل نحوي ودلالي معًا، وليس كلّ جملة ينبغي أن تكون كلامًا؛ ذلك لأنّ الجملة يمكن أن تكون شكلاً نحويًا تامًا -أي كلامًا- ويمكن ألا تكون كذلك.."[24] فالوعر -هنا- يقرّ بأفضلية الكلام عن الجملة على النحو الذي نُقل إلينا من شيوخ العربية أمثال "رضيّ الدين الأستراباذي (686هـ)، وابن هشام الأنصاري (781هـ)؛ فالكلام عند

هؤلاء وآخرين "هو القول المفيد بالقصد" [25]أمّا الجملة فهي: المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعولات وما كان بمنزلتهم من مقولات النحو العربي الأخرى، بينما نجد عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، وجار الله الزمخشري (538هـ) يسوّيان بين الكلام والجملة ويقرّان بتطابقهما، وقد كان قبلهما ابن السرّاج (316هـ) في (الأصول) لا يفرّق بدوره بينهما على مذهب شيخه أبي العبّاس المبرّد (285هـ) في المطابقة بين الجملة والكلام كما هو ظاهر في لـ"المقتضب" والظاهر فيه أنه ينظر إلى مفهوم "الإفادة" على أنّها العمدة والأساس في الحكم على الجملة والكلام على نحو ما اشترطه ابن السراج، إذ يقول"..وإنّما يراعي في هذا الباب وغيره الإفادة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم (يفد) فلا معنى له في كلام غيره.."[26] ، فبالرغم من تسويته للجملة بالكلام إلاّ أنه التفت إلى شرط الإفادة في الكلام، وتعدّ هذه التسوية من جهة أخرى تسوية بين التحليل البنوي الشكلي والتحليل الدلالي المعنوي.

أمّا الخليل وسيبويه من خلال كتاب "الكتاب" فقد استعملا "الكلام" مباشرة وأرادَا به الجملة والكلام معًا، وهذا الأمر أثار تساؤل الحاج صالح عندما يقول: ".. فهذا أمرٌ غريب آخر ألاّ يوجد أيّ أثر لكلمة (جملة) في كتاب سيبويه وذلك عبارة (الجملة المفيدة) لا أثر لها في الكتاب.."،[27] وهذا ليس تأكيدًا على غياب تحديد علمي لهذا النوع من المقولات في كتب التراث، وإنّما يسمى سيبويه الجملة (كلامًا) يحسن أن يسكت المتكلّم عنده لقيامه على معنى مستقلّ وكامل والأمر نفسه عند الخليل؛ فبالرغم من أنّه العقل النحوي العربي المنظّر إلاّ أن صاحب– الكتاب– لم ينقل عنه تسمية الجملة ولو مرّة واحدة.

في حين نجد السيرافي يسميها في أكثر من موضع عند شرحه لكتاب سيبويه إلاّ أنّه قد استعملها بالمفهوم اللغوي الذي انتهى إليه عصره ليس إلاّ، وأوّل مرّة يستعمل فيها مفهوم الجملة بالعبارة العلمية الدقيقة المتعارف عليها في زماننا كان في زمن أبي العباس المبرّد وعلى يده وبالتحديد في كتابه (المقتضب) ويرجح الحاج صالح أن هذا المفهوم قد أخذه المبرّد عن شيخه المازني، يقول: ".. ونرجّح أن شيخه المازني هو الذي وضع المصطلح، فإنّه أوّل نحوي يستعمل كلمة "فائدة" بمعنى العلم المستفاد من الكلام، وهذا المفهوم يعبّر عنه سيبويه بكلمة "علم.."،[28] فقد قرن الحاج صالح مصطلح الإفادة التي ثبتت أن أوّل استعمال لها كان

على لسان المازني (247هـ) ومصطلح الجملة الواردة في كتاب المقتضب، وانتهى إلى مقابلة استعمال المازني للمصطلحين معًا.

ومنذ هذا الاستعمال فقد بقيت العناية بالجملة محدودة وجانبية في دراسات القرون الأولى إلى أن جاء زمن ابن هشام الأنصاري الذي يعدّ أوّل نحوي يفرد لها بابًا كاملاً في كتابه: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) كما قام بتصدير كتابه: (الإعراب عن قواعد الإعراب) بالحديث المسهب عن الجملة وأحكامها وأنواعها.

ومن هذا المنطلق فإنّ مفهوم الجملة قد أصبح حجر الزاوية وأساس كلّ الدراسات النحوية والتركيبية في اللسانيات العربية واللسانيات العامة، وذلك بتحديدها في محور التراكيب الذي يجمع كلّ الوظائف النحوي جاعلةً للمفردات سياقًا مترابطًا تقوم فيه كلّ القيود والضوابط العلمية، وهذا المطلب هو المنطلق الضروري الذي لا يمكن لأيّ لساني أو نحوي تجاوزه.

ب/ه-أ)- أقسام المركبات (العبارات) وأنواعها: لقد انتهينا ممّا سبق إلى نتيجة حاسمة مفادها أنّ الجملة هي الشكل الإسنادي للكلم، وهي أكبر وحدة لغوية قابلة للوصف النحوي، ومن هذا التحديد فإنّه يمكن النظر في أقسامها وأنواعها من ثلاثة اعتبارات أساسية، وهي:

أ)- باعتبار أركانها البنوية.

ب)- باعتبار خبر الجملة الاسمية.

ج)-باعتبار المحلّ الإعرابي.

أمّا باعتبار أركانها البنوية فهي ثلاثة أنواع في الأصل: الجملة الاسمية والفعلية والظرفية وزاد الزمخشري نوعًا رابعًا سمّاه "الجملة الشرطية"[29] في حين رفضها ابن هشام الأنصاري وعدّها جملةً فعليةً.

ب/ه-أ/أ)- التراكيب الاسمية: وهي الجملة التي يتصدّرها اسم صريح مرفوع أو مؤوّل في محلّ الرفع، وزاد بعضهم اسم الفعل[30] أو التيأخذ ببدايتها حرف مشبّه بالفعل، كقوله تعالى: (إنّ الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون)، والأداة في الاستفهام: (أقائمٌ الزيدان؟).

أمّا بالنظر إلى مكوّنات عناصرها اللغوية فهي على ستّة أشكال نلخّصها في الشكل التالي:[31]

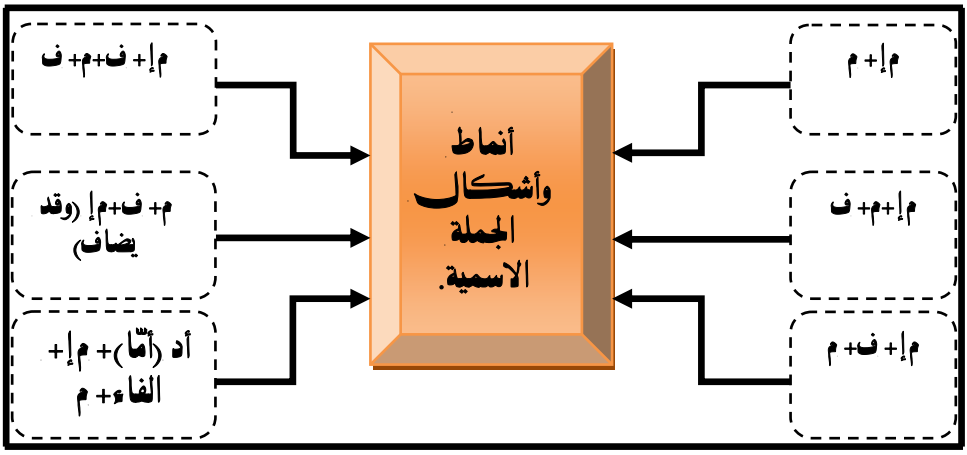

من خلال هذه العجرة نلاحظ أن النظر إلى الجملة من خلال مكوّنات عناصرها البنوية ينتج ستّة أنماط تصاعديًا؛[32] حيث إنّ النمط الأوّل يتكوّن من (م إ+م)، مثل الجملة الاسمية: (العلمُ نافعٌ) وكلّ جملة تتكوّن من هذين العنصرين تدلّ دلالة العموم أو المطلق، ففي الباب يدلّ الإسناد على اتصاف العلم بالنفع والإخبار بذلك. أمّا النمط الثاني المتكوّن من (م إ+م+ف) فهي متكوّنة من عناصر أصلية (م إ+م) ومقولة فرعية –الفضليات– كأن نقول (ضرب زيدٌ خالدًا)، وفي النمط الثالث فإنّ الفضلة تتقدّم على المسند إليه جوازًا وغالبًا ما يكون لأغراض بلاغية مثل: الاهتمام بالمتقدّم أو قصد الإبراز والتخصيص، أمّا النمط الرابع الذي ينبني على (م إ+ ف+م+ف) كأن نقول: (بل المؤمنون بالمؤمنين أشبه من الذهب بالذهب)؛ فـــ(ألـــ) في المسند إليه (المؤمنون) للتعميم، وحرف الجرّ (الباء) في الفضلة (بالمؤمنين) دال على حمله على المسند إليه، والمسند (أشبه) نكرة مخصوصة بالجار والمجرور الثنائي (من الذهب بالذهب)، وأصالة هذا المثال هو مقابلة (المؤمنين بالذهب) وهذا معناه (أن شبه المؤمنين بعضهم ببعض أكثر من شبه الذهب بالذهب) وهي توازن دلاليا: (المؤمنون يشبهون المؤمنين أكثر ممّا يشبه الذهبُ الذهبَ)، وفي النمط الخامس المركب من معادلة: (م+ف+م إ+..)؛ ففي هذا البناء نجد رتبة لطيفة تتشكل من تقدّم الفضلة على المسند إليه الذي تأخّر، وهذا يكون وقفا على قواعد التقدّم والتأخر الجوازية والوجوبية أو التي تفرضها قيود متعلّقة بالموقف الكلامي أو المقامي الذي يراعيها المتكلّم أثناء تبليغه، يقول أحد الحكماء: (ومن الأخلاق

السيئة على كلّ حال مغالبة الرجل على كلامه، والاعتراض فيه والقطع للحديث)[33] فإذا حاولنا إعادة ترتيب المكوّنات الأصلية إلى وضعها بإجراء عملية تأويلية فإنّ الجملة تصبح: (مغالبة الرجل على كلامه والاعتراض فيه والقطع في الحديث، من الأخلاق السيئة على كلّ حال)، وبالتالي يكون: (مغالبة الرجل..والقطع في الحديث) هو المسند إليه، والمسند هو(من الأخلاق السيئة) والفضلة هي (على كلّ حال)، ولو قارنّا بين الجملتين محاولين رصد الفرق بين: (م+ف+م إ+..) مع بناء على الأصل من صيغة: (م إ+م+ف+ف$_2$..)، لوجدنا أن أهمّ ما في المسند المتقدّم هو اعتبار العناصر اللغوية في المسند إليه وفي تقدّمه توازن في الكلام، ولو تأخّر لفقدت الجملة هذه اللفتة البلاغية.[34] وفي النمط الأخير المتكوّن من (أمّا) الشرطية المقترنة بـــ(فاء الجواب) في جمل: (أمّا+ م إ+الفاء+م)؛ فإنّ هذا البناء يمكن النظر إليه من زاويتين أن نعتبره جملتين [أمّا]×[(جملة الشرط) و(جملة جواب الشرط)]+ [الفاء هي الرابطة بينهما]، فإنّها تخرج من تصنيف الجملة الاسمية أو أنّنا ننظر إليها على أن (أمّا) لا تحتاج إلى جملة منفصلة عنها لتجيب عن شرطها، والأمر فيه تفصيل يأتي تحليله في مكانه.

ب/ه-أ/ب)- التراكيب الفعلية: وهي نوع من الجمل يتصدّرها الفعل سواء كان تامًا، مثل: (حضر عمرو/ وغاب زيد)أو ناقصًا نحو: (كان الجوّ مشمسا/ أصبح الجوُّ صافيا)، أو أن تتصدّرها أفعال محذوفة تاركة قرينة، مثلما هو الحال في أساليب القسم كما في قوله تعالى: (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى) فتقدير معنى الآية هو:(أقسم بالليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى)، أو أسلوب النداء نحو قوله تعالى: (يا يحي خذ الكتاب بقوة وآتيناه الحكم صبيا) وتقدير الآية (أدعُ يحي) وبالتالي يتصدّرها فعل لتضمّ إلى أرمّة الجمل الفعلية، وهذا الفعل هو المحدّد الأساس في تحديد أنماطها؛ فإذا كان لازمًا لا يحتاج إلى متمّم (فضلة)، فإنّ الجملة الفعلية ستتكوّن من [فعل وفاعل أو فاعل وفعل]، كأن تقول: (جاء زيدٌ)، فأمّا إذا كان متعدّيًا فإنّه سيشكل نمطا نحويا يمكن يكون (التعدّي بنفسه) أو (التعدّي بحرف الجرّ) فأمّا المتعدّي بنفسه فهو الذي يستوجب الفضلة (المفعول به) كركن إضافي،[35] كما هو الحال في الجملة (أكرمت سعادً هندًا)؛ فـــ(هندًا) هو المكمّل المعنوي لفعل (أكرم) الذي قامت به (سعادٌ)، أو إلى ذي

مفعولين وأكثر كأن تقول: (رأيتُ شمسًا ساطعةً) لأن الفعل (رأى) لا يتمّ معناه إلاّ إذا دُعّم بمكمّلات معنوية.

أمّا المتعدّي برابطة فأنواع؛ منها ما يتعدّى بـــ(إلى) مثل الفعل (سعى)، ومنها ما يتعدّى بـــ(الباء) مثل الفعل (مرّ) نحو (مررت بالكوفة) ومنها ما يتعدّى بمبناه كالتضعيف نحو: (عدّ تعدّي علّم..) أو بهمزة التعدّية كـــ(أنبأ، أعدّ وأمدّ..).

ب/ه-أ/ج)- التراكيب الظرفية: وهي القسم الثالث من أقسام الجمل وهي قرينة الجملة الاسمية إلاّ أنها تتصدّرها الظروف كان تقول: (عندك مكانةٌ في قلبي)، أو تتقدّمها حروف الجرّ واسمه الذي أصلهما خبر متقدّم مثل: (في الدار زيدٌ/ أفي الدار زيدٌ؟)؛ فهمزة الاستفهام مبنية على السكون لا محلّ لها من الإعراب وشبه الجملة (في الدار) مركب من جار ومجرور وتعلّق في محل رفع خبر متقدّم، لأن أصل الجملة (أزيدٌ في الدار؟)ومفردة(زيدٌ) مبتدأ مؤخر، وتقدم الجار والمجرور كانت الغاية منهما الاهتمام بمتقدّم ولا تكون الجملة الظرفية على هذا النحو إلاّ إذا كانت الأسماء فاعلات للظروف وأشباه الجمل لا باستقرار المحذوف على نحو ما تذهب إليه المصنفات النحوية.

ب/ه-أ/ج)- التراكيب الشرطية: وهي نوع أضافه الزمخشري على ما تقدّم، في حين ضمّها ابن هشام إلى الجمل الفعلية، والتي تجعل اقتران بعض الكلام بتعليقه على غيره بواسطة أدوات تلزم تناسق الجملة وجوابها شرطًا وكان الخليل بن أحمد وسيبويه يسميانها "الجزاء" وفي هذا الصدد يقول سيبويه: "..سألت الخليل عن "مهما" فقال: هي ما أدخلت معها "ما" لغوًا بمنزلتها مع "متى" إذا قلت (ما تأتني آتك)، ولكنّهم استقبحوا أن يكرّروا لفظًا واحدة فيقولون (ما/ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى.."[36]وفي موضع آخر: ".. سألت الخليل عن قوله (كيف تصنع أصنع) فقال: هي مستكرهة (أي؛ كيف) وليست بحروف الجزاء، ومخرجها على الجزاء لأن معناها (على أيّ حال تكنْ أكنْ).."[37] ويأتي هذان القولان في تحديد الخليل للحروف التي تعمل على الجزاء أو الشرط ففي رأي الخليل أن الحروف التي تؤدّي وظيفة الشرط مخصوصة ويفهم هذا من اعتراضه على (كيف) واستقباحه لها أن تكون في الجزاء وهي موضوعة للاستفهام، وهو على غير ما يراه سيبويه عندما يقول: "..زعم الخليل أنّك إذا

قلت (إنْ تأتني آتك) فـ(آتك) انجزمت بـ(إنْ تأتني) كما انجزمت إذا كانت جوابًا للأمر حين قلت: (آتني آتك).."، وقال: ".. زعم الخليل أنّ (إنْ) هي أمُّ حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكن استفهامًا [..] وهذه على حال واحدة أبدًا لا تفارق الجزاء.."[38] فمن القولين نفهم أن الخليل ينظر إلى حروف الشرط التي تنبني عليها جمل الشرط على ما لا يتغيّر في بنيته ووظيفته النحوية والدلالية على أنّه أصلٌ أو أمّ كلّ العناصر الأخرى التي هي فروع لها ليس إلاّ، أو من خلال ثنائية الأصل والفرع.

أ/ج-ب)- تقسيم التراكيب باعتبار خبر العبارة الاسمية: وهو النوع الثاني من أنواع تقسيم الجملة يتعلّق بخبر الجملة الاسمية وهو على نوعين: الجملة الكبرى (المركّبة، المعقّدة..)، والنوع الثاني هو: الجملة الصغرى (البسيطة)، وكان ابن هشام الأنصاري أوّل نحوي يعتمد هذا التقسيم، يقول مازن الوعر: "..إنّ ابن هشام كان أوّل نحوي يقسّم الكلام العربي إلى نوعين، يدعى النوع الأوّل: الجملة الكبرى، ويدعى النوع الثاني: الجملة الصغرى.."[39]فالجملة الكبرى ما كان الخبر فيها جملة نحو: (زيدٌ قام أبوه) و(زيدٌ أبوه قائم) والجملة الصغرى هي الجملة التي بنيت على المبتدأ نحو: (قام أبوه) في الجملة الأولى، و(أبوه قائم) في الجملة الثانية وتكون إمّا كونية أو جملة فعلية أو جملة اسمية. أمّا الجملة الكبرى فإنّها تنقسم إلى نوعين، هما: الجملة الكبرى ذات الوجهين؛ وهي الجملة التي يكون صدرها اسمًا ظاهرًا وعجزها فعلاً كأن تقول: (زيدٌ يقوم أبوه)، فنلاحظ أن الجملة بدأت باسم واختتمت بفعل، والنوع الثاني، هي: الجملة الكبرى ذات الوجه الواحد؛ ومعناها أن يكون صدرها اسم وعجزها اسم -أيضا- كأن تقول: (زيدٌ أبوه قائمٌ) فابتدأت باسم واختتم المعنى باسم.

ب/و)- الإسناد كمقولة شكلية لتفاعل العناصر التركيبية في اللغة العربية: يرى مازن الوعر أنّ التراكيب العربية مبنية أساسًا على مفهوم الإسناد أو العمل؛ يقول".. إنّ الفكرة الأساسية في النظرية اللسانية العربية هي فكرة العامل والمعمولّ؛ أي أنّ هناك عاملا ما مثل (الأداة) ثم العنصر المعمول عليه (مثل الاسم والفعل)، يعتبر العامل والمعمول وحدة لسانية متفاعلة لا يمكن فصلها عن بعضها بعضًا، وهكذا فإذا لم يكن المعمول عليه ضميرًا ظاهرًا فيجب أن يكون ضميرًا مستتيرًا ليكون هناك فاعلية علائقية ورياضية فاعلة ومنفعلة في الوقت

نفسه.."[40] إذًا هذا المفهوم (إسناد/ عامل) الذي عدّه النحاة أساس كل عملية كلامية، وهو وسيلة تحليل لساني محوري تأسّست عليه مناهجهم ونظرياتهم، وهو: (ضمّ شيء إلى شيء آخر) أمّا عند النحاة، فهو ضمّ إحدى الكلمتين في أدنى إمكاناتها إلى أخرى (اسم لاسم أو اسم لفعل) لحصر المعنى وإتمام العلاقات الشكلية بين البنيات اللغوية.

أمّا كونه عنصرًا محوريًا في عناصر النظرية اللغوية عند علماء التراث –فذلك– لأن عناصر الجملة لا تتفاعل إلاّ من خلاله، ودونه لا يمكن للجملة الاكتمال أو أن تصير كلامًا، والمعروف عند أهل النحو أن الإسناد نوعان، هما:[41]

أ)– الإسناد الأصلي: كإسناد الفعل للفاعل نحو قولنا (ضرب موسى عيسى وضرب الموسيان العيسيين).[42] أو الخبر للمبتدأ، نحو: (أضارب موسى عيسى).

ب)– وإسنادٌ التبعي: أي بالتبعية كإسناد البدل والمعطوف بالحرف، بعكس التوابع الأخرى فإنّه لا إسناد فيها وتتفرع إلى الأنواع الآتية:[43]

ب–أ)–الإسناد الإضافي: والذي يتكون من طرفين مضافين هما: المضاف والمضاف إليه على نحو ما نجد في هذا المثال (كتابُ التلميذِ، خاتم فضة، وصوم النهار).[44]

ب–ب)–الإسناد البياني: ويتألف بدوره من ثلاثة أقسام، هي:

ب–ب/أ)– الإسناد الوصفي: أي التركيب الذي يتكوّن من (الصفة والموصوف)، مثل (فاز التلميذُ المجتهدُ).

ب–ب/ب)– الإسناد التوكيدي: وهو الذي يتألف من المؤكدات بمختلف أنواعها، مثل (غاب الناس جميعا)

ب–ب/ج)– الإسناد البدلي: وهو النوع الأخير من أنواع التراكيب الإسنادية والتي تتألف من البدل والمبدل منه على نحو ما نجده في العبارات من نوع (جاء خليلٌ أخاك، ورأيت خليلا أخاك).

وعلى هذا النحو يكون الإسناد رأسا إلى جانب الأداة تحت مفهوم الكلام، على مقولتين أساستين هما:

أ)– المسند إليه (م إ).

ب)- المسند (م).

ج)- الفضلة (ف)[45]التي يحدّد الإسناد حاجته إليها من عدمها.

توفر النظرية النحوية العربية القديمة قاعدة أساسية تنبني على (الإسناد) وتمدّه بمختلف الشروط المحدّدة لتفاعل العلاقات الإسنادية في نظرة مازن الوعر اللسانية،[46] وقد جاء في التعريفات التراثية لهما بدقة فريدة إذْ يقول سيبويه".. وهما (المسند إليه والمسند) ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدًّا.."[47]ومعنى ذلك أن تدخل كلمتين في علاقة بحيث تكون الواحدة منها مؤثرة على الأخرى.

وهذا ما نفهمه ظاهريا من شرح السيرافي على هذه القضية في كتاب سيبويه، يقول"..أن يكون (المسند) معناه (الحديث، والخبر) و(المسند إليه) (المتحدّث عنه)؛ وذلك على وجهين: فاعل وفعل، كقولك: (قام زيدٌ / وينطلقُ عمرو)، واسم وخبر كقولك: (زيدٌ قائمٌ/ وإنّ عمرًا منطلقٌ) فالفعل حديثٌ عن الفاعل والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل وهو خبر الاسم، والمسند إليه هو الفاعل، وهو خبر الاسم المخبّر عنه.."[48] ، وهذا يعني المسند هو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، وبالتالي: فالمسند في الجملة الفعلية هو: الفعل، وهو الاسم في الجملة الاسمية.

وقد يكون المسند فعلاً أو ما في منزلته (ما يعادله وظيفيا)، مثل: اسم الفاعل والمفعول والمصدر والأوصاف المشبّهة، واسم التفضيل وأسماء الأفعال، يقول مازن الوعر "..وتظهر اللغة العربية ثلاثة مشتقات يمكن أن تعمل عمل أفعالها، يدعى المشتق الأوّل اسم الفاعل الذي يحدث في التراكيب المبني للمعلوم، ويدعى المشتق الثاني اسم المفعول الذي يحدث في التركيب المبني للمجهول، ويدعى المشتق الثالث الصفة المشبهة باسم الفاعل والذي يحدث في موضع الصفة من أجل وصف الاسم الذي قبل الصفة.."[49]وهناك أيضا ما قام على استعارة أو تشبيه؛ ".. ومثال هذين الأخيرين: أكرمَ رجلاً مسكًا خلقُه، أو قابلتُ رجلاً أسدًا والدُه.."[50]، فكلمتا (مسكًا وأسدًا) اشتبهتا الفعل الرفع؛ لأنّهما في قوّة الفعل "يشبه"، بينما التعادل الوظيفي الحاصل بين الأسماء والأفعال والفاعل والمفعول وغيرهم ممّا ذكرناه –آنفًا– فلأنها تعمل

عمل الفعل، ولما كان ذلك –كذلك– أخذت وظيفتها الشكلية ودلّت على ما تدلّ أصولها، فأصبحت مسندًا.

أمّا الركن الأساسي الثاني، فهو: الركن المحكوم عليه كـ(الفاعل) في الجملة الفعلية و(المبتدأ) في الجملة الاسمية، وقد رأينا إضافة (الفضلة) إلى هذين الركنين الأساسين، وهي كما قدّمها مازن الوعر: ".. الفضلة؛ أيّ: كلّ الأركان اللغوية التي ليست مسندًا إليه (م إ)، ولا مسند (م)"[51] ومعنى ذلك أنها الركن الثالث في التراكيب العربية يتطلب وجودها مسوغ إسنادي ودلالي لها وإلاّ فإنّها ليست ركنًا أساسيًا، ولكنها في بعض الحالات تكون أكثر من ذلك.

والأهمّ من ذلك كلّه: أن تكون الفضلة في مرتبة العمدة أو الأساس في الجملة، وحينها تأبى أن تكون زائدةً حيث عدم الاستغناء عنها يكون لما لها من تتمّة للفعل، الذي يبقى قاصرًا دونها وفقيرًا إليها، كأن تكون مفعولاً بها في جمل من جنس (أكل زيدٌ تفاحةً) فمن دون الفضلة التي أدت دور المفعول به لا يستقيم معنى الجملة.

أمّا في اللسانيات؛ فالإسناد قد جاء في معنى الموضوع والمحمول، والموضوع وظيفة نحوية للمركب الاسمي في الجملة القاعدية[52] المكوّنة من السلسلة: (م س+ م ف)، والتي لها الشكل التالي: (ج= م أ+ م ف). بينما يكون المحمول هو: وظيفة المركب الفعلي في الجمل الأصل مثلاً: في الجملة (ضرب زيدٌ عمرًا) سيكون الفعل (ضرب) هو المحمول وتسمى الصفات والمركبات الاسمية والمركبات الحرفية في الجمل الرابطية محمولات نحو: (كان زيدٌ مريضًا) فالمحمول كما هو ظاهر في المثال هو: (مريضًا).[53]

كما أنّه يوجد عنصر آخر يدخل على المسند إليه والمسند ويكون لا مسندًا إليه ولا هو بمسند ولا تحكمه قوانين الإسناد، وهذا العنصر هو ما يسمى "الأداة"[54] يقول مازن الوعر ".. سأقدّم ركنًا آخر يمكنه أن يحوّل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقّة جديدة، يدعى هذا الركن الجديد بالأداة (أد). إنّ الركن (أد) يمكن أن تكون أشياءً مختلفة، مثل: أداة الاستفهام، أو النفي أو الشرط..."[55] وبالتالي: نخلص إلى معدلة تظهر طرفيّ الكلام على الشكل التالي: ك= أد+ إس.

إنّ إضافة هذا الركن الجديد المتمثل في الأداة على تركيب معيّن يحوّل التركيب الأساسي إلى تركيب مشتقّ جديد، وبناءً على كلّ ما سبق نخلص إلى علاقة عامة تأخذ الوصف التالي: الكلام يحكم طرفين أساسيين هما: الأداة والإسناد، وهذا الأخير يحكم المسند إليه والمسند، وهذين الأخيرين يحكمان الفضلة، وعند تقعيد هذه العلاقة فإنّها تأخذ الشكل الرياضي التالي:

ك⇐ج =[أد ± (إ س (م إ+ م)± ف)] أيّ: إنّ الكلام يتألّف من: أداة وإسناد ويحكمهما، أو من أداة تساوى الصفر (∅)وإسناد، وهذا الأخير ينبني على ضرورة وجود مسند إليه ومسند، ويحكمهما بعلاقة شكلية ومعنوية تسمى (العلاقة الإسنادية) ويكون حكم الفضلة عند الإسناد.

خاتمة:هذه هي القاعدة والفرضية المحورية وأهم الآراء التي عمل بها علماء العرب قديمًا في بناء نظرية لغوية تشرح بدقة مختلف العلاقات الصورية في التراكيب العربية، هذه النظرية التي تعدّدت استخداماتها وعمّرت صحبتها للغة العربية عبر كل هذه القرون والآن بدأ الباحثون واللسانيون العرب في طرح فرضية إمكانية استثمارها جنبًا إلى جنب مع النظريات اللسانية التي تم تجريبها على مواد لغوية واسعة، فهل سينجحون في بناء نظرية تقوم على ملاحظات وتوجيهات العلماء القدامى وتوصيات وتحديدات علماء اللسانيات في الغرب، كما نجح القدامى في بعج نظرية وصفت بدقة منطق اللغة العربية وكما نجح الغربيون في تحليل كل اللغات تقريبا؟

الهوامش والإحالات:

[1])- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص21. –بتصرّف– وللمؤلف نفسه: دراسات لسانية تطبيقية، ص54.

[2])- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، **الكتاب**. تح: عبد السلام محمد هارون، ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م. ج2/ ص60

[3])- عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993م، ص89 وما بعدها

[4])- وهي العناصر الأساسية في كلّ اللغات المدروسة إلى حدّ الآن، لكن رتبتها تختلف من أسرة لغوية إلى أخرى على النحو الذي يقدّمها مازن الوعر، هذا الأخير يرى بأنّ 75% من لغات العالم تعتمد على رتبة (فاعل-فعل-مفعول به) كالإنجليزية والفرنسية والهوسة والفتامية، أمّا الرتبة (فاعل- مفعول

به- فعل) على نحو ما نجده في اليابانية والأمهرية والتيبتية والكورية، وتبقى نسبة في حدود (10-15%) تستخدم رتبة (فعل-فاعل- مفعول به) كالويلزية والعربية، أمّا التي تستخدم الرتبة (فعل- مفعول به -فاعل) فهي لغة المالقاوزوتزيل. وتبقى الرتبة الأخيرة وهي (مفعول به- فعل- فاعل) فإنّها لم يعثر عليها إلاّ نادرًا، وقد وجدت الدراسات الحديثة أنّ مناطق في الأمازون تتكلّم شعوبها لغات من هذا النوع وهي تنتمي إلى مجموعة اللغات الكاريبية. ينظر: مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص29

[5])- عبد الرحمان حاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ج1/ص45.

[6])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ص12.

[7])- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية العربية. ص07 بتصرّف.

[8])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ ص12

[9])- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه. تح: رمضان عبد التوّاب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هشام عبد الدايم. ج1/ص53

[10])- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية. مراجعة: عبد المنعم خفاجة، ط30، المطبعة العصرية، بيروت لبنان 1994م ج1/ص9-10

[11])- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص174 –بتصرّف–

[12])- محمد عوض القوزي، المصطلح النحوي. ص109.

[13])- أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ ص131-132.

[14])- مصطفي الغلاييني، جامع الدروس العربية. ص12/11

[15])- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة. تح: عبد الرحيم محمد، دط. بيروت: دت، دار المعرفة مادة [حرف].

[16])- ابن منظور، لسان العرب. مادة [حرف].

[17])- يقول أبو القاسم الزجاجي (سمّى النحاة الحرف بهذا الاسم لأنه حدّ ما بين الاسم والفعل ورباط لهما). الإيضاح في علل النحو تح: مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت: 1979م، ص44. ويقول حسن بن قاسم المرادي: (سمّى النحاة الحرف بهذا الاسم لأنه طرف في الكلام). الجني الداني في حروف المعاني. تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية بيروت: 1992م،

، ص24. ويقول أبو البركات الأنباري: (سمّى النحاة الحروف بهذا الاسم لأنه يأتي في طرف الكلام). أسرار العربية، تح: فخر الدين صالح قدارة، دار الجيل، بيروت: 1990م. ص35. يقول مصطفى الغلاييني: (الحرف ما دلّ على معنى في غيره مثل: هل وفي ولم وعلى وإن ومن، وليس له علامة يتميز بها كما للاسم والفعل)، ينظر: جامع الدروس العربية، ص12.

[18])- كمال الدين أبو البركات الأنباري، الأضداد. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت: 1987م، ص201.

[19]) أبو البشر بن عمر بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ ص198.

[20])- أبو البشر بن عمر بن قنبر سيبويه، المصدر السابق. ج1/ ص464.

[21])- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب. مادة [جمل].

[22])- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص52.

[23])- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص42.

[24])- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص26. –بتصرّف–

[25])- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص9.

[26]) نقلاً عن مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. المرجع السالف. ص10.

[27])- عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، ص100، وينظر كذلك للتفصيل: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ج1/ص290.

[28])- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية. ص291.

[29]محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص53.

[30]- خليل أحمد عمايرة، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر؛ في نحو اللغة وتراكيبها –منهج وتطبيق- ط1، عالم المعرفة، المملكة العربية السعودية: 1984م،. ص80 –بتصرّف–

[31])- محمد كراكبي "تقويم مدوّنة النحو العربي" أعمال ندوة تيسير النحو. ص332.

[32])- محمد كراكبي "تقويم مدوّنة النحو العربي" أعمال ندوة تيسير النحو. ص332.

[33])- وهو قول عبد الله بن المقفّع، نقلاً عن: محمد كراكبي "تقويم مدوّنة النحو العربي" أعمال ندوة تيسير النحو. ص332.

[34])- محمد كراكبي "تقويم مدوّنة النحو العربي" أعمال ندوة تيسير النحو. ص332.

[35])- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص94

[36])- نقلا عن مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص12.

[37])- مازن الوعر، المرجع السابق. ص12

[38])- مازن الوعر، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين في ضوء نظرية النحو العالمي لتشومسكي. ص13.

[39])- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص32.

[40])- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص43

[41])- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص107.

[42])- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص95

[43])- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص107.

[44])- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية. ص14-15

[45])-مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص94.

[46])- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص116. – بتصرّف–

[47])- أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، الكتاب. ج1/ ص32.

[48])- أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه. ج2/ ص59.

[49])- مازن الوعر، نحو نظرية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص97

[50])- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية. ص107.

[51])- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص94، وكذلك: للمؤلف نفسه، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص116.

[52])- جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات. ص142.

[53])- جماعة من المؤلفين، المرجع السابق. ص117

[54])- الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص94.

[55])- مازن الوعر، المرجع السابق، ص ن.